المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية و شؤون المغتربين

دائرة الشؤون الفلسطينية

التقرير الشهري

لتطورات القضية الفلسطينية

(أيار 2026)

الفهرس	الصفحة
أولا: تطورات القضية الفلسطينية	
أ-الموقف الأردني.	3
ب- الموقف الفلسطيني.	4
ت- الموقف العربي.	5
ث-الموقف الدولي.	6
ج-الموقف الأمريكي.	7
ح-الموقف الإسرائيلي.	9
ثانياً: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	11
1-الشهداء والجرحى.	12
2-الاسرى والمعتقلون.	12
3-انتهاكات ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية.	13
4 -اقتحامات لتجمعات سكنية.	14
5 - مصادرة وتدمير والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة	14
6-أنشطة استيطانية وتهويديه.	14
7- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	14
8- انتهاكات المستوطنين.	15
9-مخططات استيطانية ومصادقات حكومية	16
10-هدم المنازل والمنشآت والإخطارات بالهدم	16
ثالثاً: الشؤون الإسرائيلية	16
الاحتلال يصدر أمراً عسكرياً بوقف البناء على مساحة شاسعة شمال الضفة ويهدد بإجراءات هدم وإزالة.	18

أولاً: تطورات القضية الفلسطينية

المقدمة: -

شهد شهر أيار 2026 استمرار التفاعلات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، في ظل تداعيات الحرب على قطاع غزة، وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية، وتواصل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار وتعزيز الاستجابة الإنسانية. كما برز حراك أردني وعربي ودولي داعم للحقوق الفلسطينية، مقابل استمرار السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض فرص التسوية السياسية.

أ: الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ، جهوده السياسية والدبلوماسية والإنسانية ، والتأكيد على أهمية وقف إطلاق النار في غزة ، وضمان وصول المساعدات الإغاثية ، ووقف الإجراءات الأحادية في الضفة الغربية والقدس وذلك انطلاقا من ثبات موقفه حيال القضية الفلسطينية ودعمه نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967وعاصمتها القدس الشرقية ، وتأكيد جللته على بذل الأردن كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس ، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية لهاشمية عليها .

وفي هذا السياق شهد شهر أيار نشاطاً دبلوماسياً أردنياً مكثفاً ركز على دعم الاستقرار الإقليمي والدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ففي الأول من أيار استقبل جلالة الملك عبد الله الثاني سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين، حيث أكد جلالته وقوف الأردن إلى جانب البحرين ودول الخليج العربي، مشدداً على أن أمن الخليج يشكل ركيزة أساسية لأمن المنطقة واستقرارها، كما دعا إلى تكثيف الجهود لتثبيت وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب بما يضمن أمن الدول العربية.

وفي الخامس والسادس من أيار استضافت عمّان أعمال القمة الثلاثية الأردنية القبرصية اليونانية بمشاركة جلالة الملك والرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس. وأكد البيان الختامي للقمة أهمية تعزيز التعاون الثلاثي في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية، إلى جانب دعم حل الدولتين ورفض الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، والتشديد على استمرار دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

كما واصل الأردن تحركاته الدبلوماسية عبر اتصالات ولقاءات أجراها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أيمن الصفدي مع عدد من المسؤولين الدوليين والإقليميين، شملت اتصالاً هاتفياً بوزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، ووزير الخارجية الباكستاني إسحاق دار، ووزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد، حيث تركزت المباحثات على تطورات الأوضاع الإقليمية، ومستقبل التهدئة، وضرورة وقف التصعيد، وتعزيز الجهود الإنسانية في قطاع غزة.

ب: الموقف الفلسطيني: -

واصلت القيادة الفلسطينية تحركاتها السياسية والدبلوماسية لحشد الدعم الدولي للحقوق الفلسطينية. ففي السابع من أيار تلقى الرئيس محمود عباس اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء الكندي مارك كارني، جرى خلاله بحث التطورات السياسية والأوضاع الميدانية، حيث أكد الرئيس الفلسطيني أهمية الاعتراف بدولة فلسطين وتنفيذ حل الدولتين، فيما جدد الجانب الكندي دعمه للحقوق الفلسطينية ورفضه للاستيطان وعنف المستوطنين.

كما عقد وزير شؤون القدس أشرف الأعور لقاءً مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في القاهرة، حيث بحث الجانبان سبل تعزيز الدعم العربي لصمود مدينة القدس ومؤسساتها الوطنية في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية المتصاعدة.

ورحبت الرئاسة الفلسطينية في الثاني والعشرين من أيار بالبيان المشترك الصادر عن عدد من الدول الأوروبية والغربية الذي أدان الاستيطان وعنف المستوطنين والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتبرته خطوة مهمة نحو تعزيز الالتزام بالقانون الدولي.

وفي المقابل، شهد الشهر استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، حيث اقتحم أكثر من خمسة آلاف مستوطن مقام يوسف شرق نابلس بمشاركة شخصيات حكومية إسرائيلية متطرفة، فيما حذرت مؤسسات الأسرى الفلسطينية من تشريعات إسرائيلية جديدة تستهدف معتقلي غزة وتسمح بفرض عقوبة الإعدام بحقهم.

ت: الموقف العربي: -

حافظت القضية الفلسطينية على موقعها المركزي في المواقف العربية. فقد أكدت العديد من الدول والمؤسسات العربية استمرار دعمها للشعب الفلسطيني ورفضها للسياسات الإسرائيلية. وشهدت الفترة سلسلة من اللقاءات والفعاليات السياسية والثقافية التي ركزت على حماية الهوية الفلسطينية والعربية لمدينة القدس وتعزيز صمود سكانها.

كما أدانت منظمة التعاون الإسلامي مخططات الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية في القدس ومحاولات تحويل مقر الأونروا في المدينة إلى منشآت إسرائيلية، مؤكدة أن هذه الإجراءات تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

من جانبها أكدت دولة قطر في مداخلتها أمام الأمم المتحدة أن الاعتراف بالنكبة يشكل أساساً لتحقيق سلام عادل ودائم، فيما أدان البرلمان العربي التوسع الاستيطاني والانتهاكات الإسرائيلية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وجددت مصر خلال لقاءات واتصالات وزير الخارجية المصري في أيار 2026 رفضها أي محاولات للفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية أو المساس بوحدة الأراضي الفلسطينية، مؤكدة دعمها لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية .

كما أكدت سلطنة عُمان في كلماتها ومشاركاتها العربية ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ودعت إلى توفير الحماية الدولية للفلسطينيين وإجراء تحقيقات دولية مستقلة في الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين .

ث: الموقف الدولي: -

شهد شهر أيار تصاعداً ملحوظاً في الانتقادات الدولية للسياسات الإسرائيلية، فقد دعت منظمة الصحة العالمية إلى تسهيل إدخال المساعدات الطبية إلى قطاع غزة بصورة عاجلة، في ظل استمرار التدهور الإنساني والصحي.

كما طالبت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري إسرائيل بإلغاء قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، معتبرة أنه يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته، أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه توسيع السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة، وأكد تمسكه بحل الدولتين ووحدة الأراضي الفلسطينية. كما توصل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق سياسي لفرض عقوبات على عدد من المستوطنين والمنظمات الإسرائيلية المتورطة في أعمال عنف ضد الفلسطينيين.

وشهد الشهر أيضاً تحركات أممية مكثفة، حيث حذرت الأمم المتحدة من مخاطر قد ترقى إلى التطهير العرقي والإبادة الجماعية في قطاع غزة، فيما واصلت المنظمات الدولية توثيق الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين والأسرى والمعتقلين.

من جانبه أكد أنطونيو غوتيريش استمرار رفض الأمم المتحدة للإجراءات الإسرائيلية التي تمس عمل وكالة الأونروا، وأدان قرار إقامة منشآت عسكرية إسرائيلية في محيط مقر الأونروا في الشيخ جراح بالقدس المحتلة، معتبراً أن ذلك يمثل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل تجاه الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وحماية المدنيين وفق أحكام القانون الدولي الإنساني .

جدد الاتحاد الأوروبي دعمه لحل الدولتين باعتباره الإطار الوحيد لتحقيق السلام الدائم، وأكد ضرورة تمكين السلطة الفلسطينية من أداء دورها في قطاع غزة والضفة الغربية، مع مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار، كما شدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية ورفض الإجراءات الأحادية التي تقوض فرص إقامة الدولة الفلسطينية .

أصدرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بياناً مشتركاً حذرت فيه من خطورة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ولا سيما مشروع (E1) شرقي القدس، مؤكدة أن الاستيطان ينتهك القانون الدولي ويقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، كما دعت إلى وقف عنف المستوطنين ومحاسبة المسؤولين عنه .

وأكدت الدول الأربع تمسكها بحل الدولتين ورفضها أي خطوات لضم أجزاء من الضفة الغربية أو تهجير الفلسطينيين قسراً .

في أواخر أيار 2026 أصدرت كل من كندا وأستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة بياناً مشتركاً طالبت فيه إسرائيل بوقف التوسع الاستيطاني، ومحاسبة مرتكبي اعتداءات المستوطنين، واحترام الحقوق الفلسطينية، مؤكدة أن الاستيطان يهدد إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية .

واصل الرئيس إيمانويل ماكرون خلال أيار 2026 دعم الجهود الدولية الرامية إلى تفعيل حل الدولتين، وأكدت فرنسا استعدادها للعمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن إطار التسوية السياسية الشاملة، كما دعمت باريس عقد المؤتمر الدولي الخاص بحل الدولتين برعاية الأمم المتحدة.

وانضمت كل من كندى وأستراليا والنرويج إلى المواقف الأوروبية المطالبة بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وحذرت من أن السياسات الإسرائيلية الحالية تهدد الاستقرار الإقليمي وتقوض فرص السلام، كما أكدت دعمها لحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة .

ج: الموقف الرسمي الأمريكي: -

اتسم الموقف الأمريكي خلال شهر أيار 2026 بالتركيز على ثلاثة مرتكزات رئيسية: أولها دعم استمرار ترتيبات وقف إطلاق النار في غزة، وثانيها التأكيد على نزع سلاح حركة حماس كشرط أساسي للانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار، وثالثها دعم إنشاء إدارة فلسطينية جديدة تتولى إدارة القطاع وتحظى بدعم إقليمي ودولي. كما واصلت واشنطن الدعوة إلى تعزيز المساعدات الإنسانية وتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في قطاع غزة .

واصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دعم الخطة الأمريكية الخاصة بإنهاء النزاع في غزة، والتي تقوم على تثبيت وقف إطلاق النار والانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار وإقامة إدارة فلسطينية انتقالية للقطاع. وأكدت

الإدارة الأمريكية أن الخطة تهدف إلى تحقيق الاستقرار طويل الأمد وإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات المدنية في غزة ضمن ترتيبات أمنية جديدة .

وأكد وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو على أن نجاح الخطة الأمريكية الخاصة بغزة مرهون بنزع سلاح حركة حماس. وفي تصريحات رسمية أواخر نيسان استمرت أصداؤها ومداولاتها السياسية خلال أيار، قال إن هناك "مؤشرات مشجعة" بشأن جهود نزع السلاح، مؤكداً أن أي عملية إعادة إعمار أو ترتيبات سياسية مستقبلية لن تنجح ما لم تصبح غزة خاضعة لجهة فلسطينية غير مسلحة ومدعومة دولياً. كما شدد على أن الولايات المتحدة تسعى إلى قيام قوة أمنية فلسطينية مدعومة بقوة دولية لإدارة القطاع مستقبلاً

وشدد المبعوث الأمريكي الخاص لغزة، نيكولاي ملادينوف، في أكثر من مناسبة على أن الهدنة "قائمة لكنها ليست مثالية"، محذراً من أن الانتهاكات اليومية تهدد فرص الانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار والاستقرار. كما اعتبر أن قضية نزع سلاح حركة حماس تمثل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق .

كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات جديدة على أفراد وشبكات قالت إنها تقدم دعماً مالياً أو سياسياً لحركة حماس. وأكد وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت أن الولايات المتحدة ستواصل استهداف شبكات الدعم الدولية للحركة .

وفي الجانب السياسي، حافظت الإدارة الأمريكية على موقفها الداعم للتوصل إلى تسوية سياسية تضمن الأمن والاستقرار في المنطقة، مع استمرار المشاورات مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية بشأن مستقبل قطاع غزة وآفاق العملية السياسية. كما برز الدور الأمريكي في الاتصالات المتعلقة بالمقترحات الخاصة بإدارة القطاع خلال المرحلة المقبلة، بما في ذلك المبادرات المرتبطة بترتيبات الحكم والإعمار والأمن.

في منتصف أيار قدمت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً إلى الكونغرس تناول أداء السلطة الفلسطينية، مشيرة إلى استمرار التنسيق الأمني بينها وبين إسرائيل في بعض الملفات، لكنها انتقدت في الوقت نفسه ما وصفته بخطاب وتحركات لبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرتها غير منسجمة مع متطلبات عملية السلام، ويعكس هذا التقرير استمرار الموقف الأمريكي الداعي إلى إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية وتعزيز دورها الأمني والسياسي في مرحلة ما بعد الحرب على غزة

أكدت الولايات المتحدة خلال المناقشات الدولية الخاصة بغزة أن إعادة الإعمار يجب أن تكون مرتبطة بترتيبات سياسية وأمنية جديدة، وأن القطاع يجب أن يخضع لسلطة فلسطينية موحدة وشرعية. كما دعمت الجهود الرامية إلى توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت حكومة فلسطينية واحدة قادرة على إدارة شؤون الأراضي الفلسطينية مستقبلاً.

كما أكدت واشنطن في اتصالاتها مع الشركاء الإقليميين والدوليين ضرورة استمرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وجاء ذلك في ظل تقارير أممية ودولية حذرت من تدهور الأوضاع الإنسانية واستمرار النزوح ونقص الخدمات الأساسية داخل القطاع. كما واصلت الإدارة الأمريكية التأكيد على ضرورة ربط جهود الإغاثة بترتيبات أمنية وسياسية تضمن استقرار الأوضاع مستقبلاً

وعلى الصعيد الثنائي الأمريكي الإسرائيلي، استمرت المشاورات المكثفة بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية بشأن تطورات الحرب ومستقبل قطاع غزة، إضافة إلى الملفات الإقليمية المرتبطة بإيران والأمن الإقليمي. وقد أظهرت التقارير وجود اهتمام أمريكي بإيجاد ترتيبات تضمن استدامة التهدئة ومنع العودة إلى المواجهة العسكرية واسعة النطاق.

ج: الموقف الإسرائيلي: -

اتسم الموقف الإسرائيلي خلال شهر أيار/مايو 2026 بالتركيز على تعزيز السيطرة العسكرية في قطاع غزة، وتوسيع النفوذ الإسرائيلي في الضفة الغربية، من خلال توسيع النشاط الاستيطاني وتكثيف الإجراءات الأمنية. كما واصلت الحكومة الإسرائيلية دعم مشاريع تهدف إلى تعميق الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة وتقليص فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً، ورفض أي مسار سياسي يؤدي إلى انسحاب إسرائيلي شامل أو قيام دولة فلسطينية مستقلة، وقاد هذا التوجه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يسرائيل كاتس ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذين أكدوا في تصريحاتهم وقراراتهم

وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إسرائيل ستواصل الاعتماد على قدراتها الذاتية في المجالين العسكري والأمني، مشدداً على ضرورة الحفاظ على حرية العمل العسكري الإسرائيلي في مواجهة التهديدات

المختلفة، بما فيها قطاع غزة. وجاءت تصريحاته في سياق تأكيده استمرار السياسة الأمنية الإسرائيلية وعدم الرهان على أي ضغوط خارجية لتغيير مسار العمليات العسكرية .

كما صرح نتنياهو بأن إسرائيل أصبحت تسيطر على نحو 60% من مساحة قطاع غزة، معتبراً ذلك إنجازاً ميدانياً يعزز الأهداف الإسرائيلية في القطاع، وأشار إلى أن هذه السيطرة تتجاوز الحدود التي كانت قائمة بموجب ترتيبات وقف إطلاق النار السابقة.

وخلال جلسة حكومية، أعاد نتنياهو التأكيد على اتساع نطاق السيطرة الإسرائيلية داخل قطاع غزة، مشيراً إلى أن النسبة وصلت إلى 60% من مساحة القطاع، في مؤشر على استمرار التوجه نحو تثبيت وجود عسكري طويل الأمد في مناطق واسعة من غزة .

وواصل نتنياهو التلويح بإمكانية توسيع العمليات العسكرية في قطاع غزة في حال تعثر المفاوضات، مع ربط أي ترتيبات مستقبلية بتحقيق الأهداف الأمنية الإسرائيلية وإضعاف القدرات العسكرية للفصائل الفلسطينية .

كما شارك وزير الدفاع يسرائيل كاتس في التصريحات الحكومية التي أكدت توسع السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة، وأشار إلى أن العمليات العسكرية مستمرة وأن مساحة السيطرة الميدانية قابلة للزيادة بصورة متواصلة.

وأعلن مكتب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع في بيان مشترك أن الجيش الإسرائيلي نفذ عملية استهداف في قطاع غزة بتوجيه مباشر من نتنياهو وكاتس، في تأكيد على استمرار سياسة الاغتيالات الاستهدافات العسكرية ضد قيادات وعناصر الفصائل الفلسطينية.

من جانبه واصل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش خلال أيار 2026 دعمه لمشاريع التوسع الاستيطاني وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية. كما ارتبط اسمه بمواقف تدعو إلى تكريس الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورفض أي خطوات قد تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

1-الشهداء والجرحى: -

استمرت قوات الاحتلال في تنفيذ عمليات عسكرية واقتحامات واسعة في محافظات الضفة الغربية، ولا سيما جنين وطولكرم ونابلس والخليل. كما أسفرت اعتداءات المستوطنين خلال شهر أيار عن استشهاد فلسطينيين اثنين في محافظتي رام الله وسلفيت، ليرتفع عدد الشهداء الذين قتلوا على يد المستوطنين منذ بداية عام 2026 إلى 17 شهيداً تقريباً. و2 شهداء باعتداءات المستوطنين، كما تواصل سقوط عشرات الإصابات خلال الاقتحامات والمواجهات اليومية واعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أسبوعاً واحداً فقط من شهر أيار شهد مقتل خمسة فلسطينيين وإصابة نحو 60 آخرين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين، وهو ما يعكس استمرار ارتفاع وتيرة العنف ضد الفلسطينيين.

2- الأسرى والمعتقلين: -

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقالات اليومية خلال شهر أيار، من خلال اقتحام المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وتنفيذ حملات دهم وتفتيش للمنازل. ووفق مؤسسات الأسرى الفلسطينية، تجاوز عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال 9400 أسير حتى مطلع أيار 2026، من بينهم 3376 معتقلاً إدارياً، وهو من أعلى معدلات الاعتقال الإداري المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

42
شكلاً من التعذيب والمعاملة اللإنسانية
والحاطة بالكرامة ضد المعتقلين الفلسطينيين
في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية
وثقها المرصد الأورومتوسطي استنادًا إلى شهادات 100 معتقل مفرج عنهم
المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان
تعرية المعتقلين الرجال والنساء بالقوة وبشكل متكرر
الابتزاز لغايات التجنيد
التفتيش العاري المتكرر
السب والشتم والتعليقات المهينة
احتجاز معتقلين عراة معا
البصق والتبول عليهم
تقييد الأيدي والأرجل لفترات طويلة جدا
الحرمان من الحق في الهوية وتحويل المعتقل إلى رقم
تعصيب العين لفترات طويلة جدا
خلع الحجاب
القتل العمد والقتل تحت التعذيب
العنف الجنسي اللفظي
الضرب العنيف حد تكسير العظام والأسنان
العنف الجنسي بلمس المناطق الخاصة
الصعق بالكهرباء
التهديد بالاغتصاب وهتك العرض
الشبح
الحرمان من الطعام والماء
إلقاء قنابل صوتية باتجاههم
الحرمان من النوم
سكب سوائل ساخنة على الوجه
الحرمان من الرعاية الطبية
الحفر على الجسم وترك ندوب غائرة
إلباس المعتقلين حفاضات الرضع
كتابة عبارات مسيئة على الجسم
الحرمان من الاستحمام
مدد تحقيق طويلة
الحرمان من أدوات النظافة الشخصية
تعدد جهات التحقيق والمحققين
حرمان المعتقلات من الفوط الصحية
الإجبار على الجلوس على الركب لمدد طويلة
الحرمان من أداء الشعائر الدينية
الإجبار على النوم على الحصى والأسطح الحديدية
اطلاق كلاب شرسة عليهم
الإجبار على النوم على فضلات الكلاب العسكرية
دعوة مسؤولين ومدنيين إسرائيليين لمشاهدة عمليات التعذيب
الإزعاج بالأصوات الصاخبة
تصويرهم بأوضاع مهينة
التعريض لدرجات حرارة منخفضة
منع التواصل مع أي جهة خارجية
التهديد بارتكاب الجرائم ضدهم وضد أفراد عائلاتهم
الإختفاء القسري

3- انتهاكات ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية

استمرت الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق وصول الفلسطينيين إلى أماكن العبادة في العديد من المناطق الفلسطينية، كما تواصلت الاعتداءات التي نفذها المستوطنون ضد دور العبادة والأوقاف والممتلكات الدينية. وخلال شهر أيار وثقت جهات حقوقية اعتداءات شملت إحراق مسجد وإلحاق أضرار بممتلكات دينية في بعض القرى الفلسطينية ضمن سلسلة الهجمات التي استهدفت السكان الفلسطينيين ومقدساتهم.

4-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

نفذت قوات الاحتلال مئات عمليات الاقتحام للمدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، وشكلت هذه الاقتحامات الجزء الأكبر من 1108 اعتداءات نفذها جيش الاحتلال خلال الشهر. وتركزت الاعتداءات في محافظات الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وبيت لحم.

5- مصادرة وتدمير والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة: -

شهد الشهر تصاعداً في الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، حيث نفذ المستوطنون 78 عملية سرقة ومصادرة لممتلكات المواطنين. كما تعرضت الأراضي الزراعية والمرافق الحيوية لعمليات تخريب وتجريف متكررة، إلى جانب الاعتداء على المركبات والمنشآت ومصادر الرزق الفلسطينية.

6-أنشطة استيطانية وتهويدية: -

واصلت سلطات الاحتلال التوسع الاستيطاني بوتيرة متسارعة، حيث درست الجهات التخطيطية الإسرائيلية 19 مخططاً هيكلياً استيطانياً جديداً، بينها مخططات صودق عليها لبناء 657 وحدة استيطانية جديدة. كما حاول المستوطنون إقامة 12 بؤرة استيطانية جديدة، معظمها ذات طابع رعوي وزراعي، في محافظات نابلس وسلفيت والخليل وبيت لحم ورام الله وقلقيلية.

7- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات: -

واصل الاحتلال سياسة الإغلاق والتضييق على حركة الفلسطينيين من خلال الحواجز العسكرية الثابتة والمفاجئة وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية. وأسهمت هذه الإجراءات في عرقلة حركة المواطنين والبضائع والخدمات وتعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحافظات الفلسطينية، إلى جانب تكثيف عمليات التفتيش والتدقيق على الحواجز.

8- انتهاكات المستوطنين.

نفذ المستوطنون 551 اعتداءً خلال شهر أيار 2026. وشملت هذه الاعتداءات:

380عملية تخريب وتجريف للأراضي الفلسطينية.

78عملية سرقة ومصادرة ممتلكات.

اقتلاع وتكسير وحرق وتسميم 7222 شجرة.

من بين الأشجار المتضررة 3317 شجرة زيتون.

مهاجمة المواطنين ومركباتهم ومنازلهم.

منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية.

كما وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أكثر من 50 هجمة للمستوطنين خلال أسبوع واحد فقط من شهر أيار، وهو ما يعكس تصاعداً خطيراً في وتيرة عنف المستوطنين خلال عام 2026.

9-مخططات استيطانية ومصادقات حكومية

استولت سلطات الاحتلال خلال شهر أيار على 283 دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين لصالح التوسع الاستيطاني وشق الطرق والبنية التحتية المرتبطة بالمستوطنات. كما واصلت المصادقة على مخططات استيطانية جديدة تهدف إلى تكريس السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

10: هدم المنازل والمنشآت والإخطارات بالهدم

نفذت سلطات الاحتلال خلال شهر أيار:

70 عملية هدم، وهدمت 155 منشأة فلسطينية من بينها 39 منزلاً مأهولاً بالسكان وأصدرت 51 إخطاراً بالهدم ووقف البناء.

ثالثاً: الشؤون الإسرائيلية

شهد شهر أيار/مايو 2026 تطورات مهمة في الشأن الإسرائيلي الداخلي والخارجي، تمحورت حول الأزمة السياسية الداخلية، واستمرار الحرب على غزة، والجدل حول مستقبل الحكومة، إضافة إلى الملفات الأمنية والإقليمية.

أولاً: الأزمة السياسية والائتلاف الحكومي

برزت خلال شهر أيار مؤشرات واضحة على تزايد الضغوط التي تواجه حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خاصة في ظل الخلافات داخل الائتلاف الحاكم بشأن قانون تجنيد الحريديم (اليهود المتدينين). وقد شهد الكنيست تحركات باتجاه حل البرلمان والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وسط تصاعد الانتقادات لأداء الحكومة .

ثانياً: الحرب على غزة

استمرت الحرب على قطاع غزة في صدارة الأجندة الإسرائيلية خلال أيار 2026. وشهد الشهر تصعيداً عسكرياً وسياسياً، حيث أعلن نتنياهو توسيع نطاق السيطرة العسكرية الإسرائيلية في القطاع، وأصدر توجيهات للجيش بالسيطرة على ما يصل إلى 70% من مساحة غزة، في خطوة أثارت انتقادات دولية واسعة، كما تواصل الجدل داخل إسرائيل حول أهداف الحرب وإمكانية التوصل إلى ترتيبات سياسية طويلة الأمد، في ظل استمرار العمليات العسكرية والتكاليف الأمنية والاقتصادية المرتفعة .

ثالثاً: الانقسام المجتمعي: -

شهدت إسرائيل خلال أيار استمرار حالة الانقسام الداخلي بين مؤيدي الحكومة ومعارضيها. وتواصلت الانتقادات الموجهة إلى نتنياهو بسبب إدارة الحرب والأوضاع الاقتصادية والأمنية، بينما أظهرت استطلاعات رأي تراجعاً في الثقة بقيادة الحكومة الحالية .

رابعاً: التحديات الأمنية والإقليمية

استمرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في متابعة التهديدات الإقليمية المرتبطة بإيران والجماعات المتحالفة معها في المنطقة، كما شهد شهر أيار استمرار التوتر على الجبهة اللبنانية، مع بقاء الملف الإيراني في صدارة اهتمامات المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية .

خامساً: الضغوط الدولية على إسرائيل: -

واجهت إسرائيل خلال أيار انتقادات دولية متزايدة بسبب الوضع الإنساني في غزة. وشهدت جلسات مجلس الأمن ومواقف عدد من الدول الغربية دعوات لإدخال المساعدات الإنسانية وتخفيف القيود المفروضة على القطاع وتحسين الأوضاع الإنسانية للسكان .

- **الاحتلال يصدر أمراً عسكرياً بوقف البناء على مساحة شاسعة شمال الضفة ويهدد بإجراءات هدم وإزالة.**

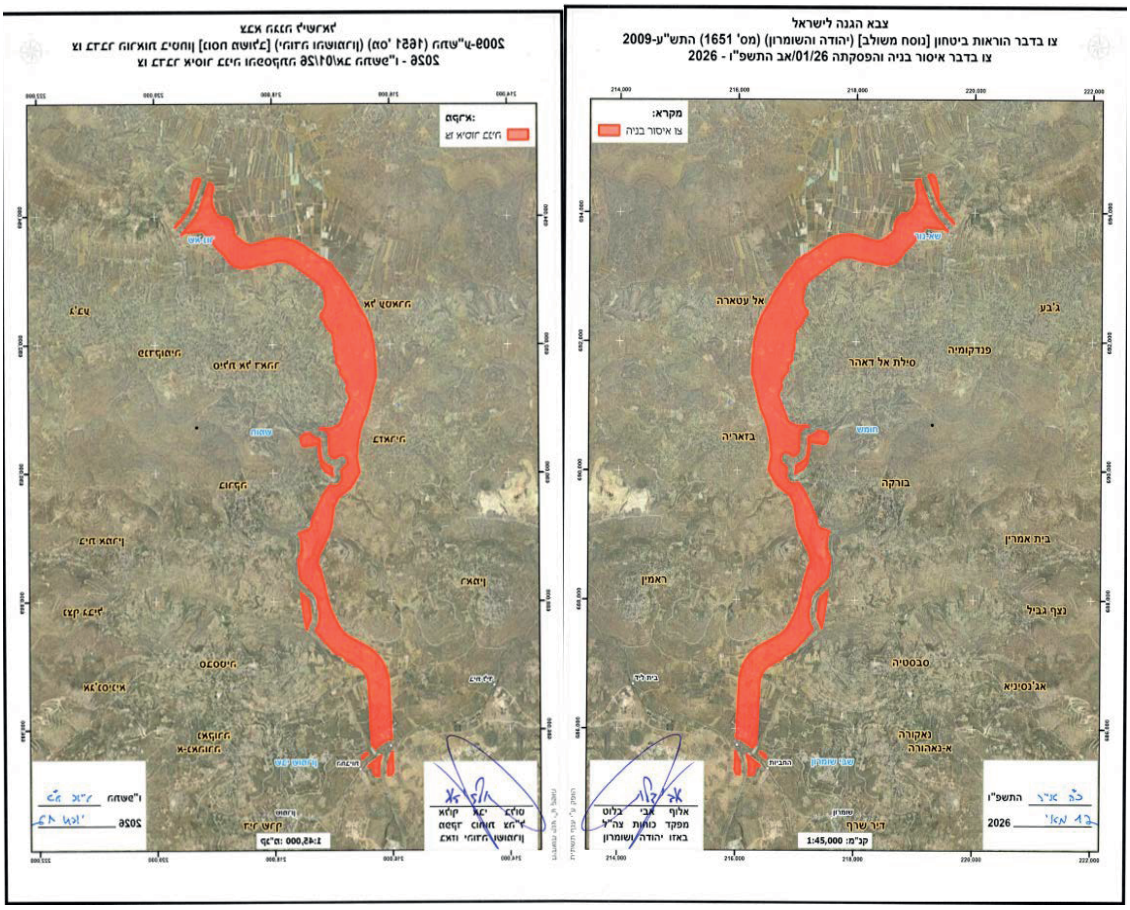

يوم 12 أيار، 2026، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً جديداً موقعاً من آفي بلوط، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، يقضي بوقف أعمال البناء والإنشاء في أحد المواقع الفلسطينية، تحت ذرائع تتعلق بما تسميه "متطلبات التنظيم والبناء"، في خطوة تندرج ضمن سياسة التضييق المستمرة على الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج).

ويحمل الأمر العسكري رقم (1/26/א/2026)، (انظر الخريطة الأولى) وينص على حظر تنفيذ أي أعمال بناء جديدة أو توسعة أو إضافة على المنشآت القائمة في الموقع المستهدف وتحديداً في قرى برقا والعطاطرة وبزارية وسبسطية وهي الأراضي التي استهدفت بعملية إعادة الاستيطان إلى مستعمرات صانور وحومش على مساحة تقدر بـ 4730 دونماً، مع منح الجهات التابعة للاحتلال صلاحيات واسعة لدخول المنطقة واتخاذ إجراءات تنفيذية بحق المنشآت التي تعتبرها مخالفة.

كما يتيح القرار لموظفي الإدارة المدنية وقوات الاحتلال تنفيذ عمليات تفتيش ومتابعة ميدانية للموقع، واتخاذ إجراءات قد تصل إلى إزالة أو هدم المنشآت المقامة، إضافة إلى فرض قيود مشددة على أي نشاط عمراني مستقبلي في المنطقة.

ويكتسب أمر منع البناء الأخير خطورته من كونه يستهدف المنطقة ذاتها التي سبق أن أصدر الاحتلال بشأنها أمراً عسكرياً (انظر الخريطة الثانية) بوضع اليد على 513 دونماً من أراضي بلدات سيلة الظهر والعطارة وجبع والفندقومية وبرقة بين محافظتي نابلس وجنين في 14 كانون أول/ديسمبر 2025، والذي حمل الرقم (ت/25/175) بذريعة شق طريق عسكري يربط بين مستعمرتي "حومش" و"صانور" شمال الضفة الغربية. ويشير هذا التتابع في الإجراءات إلى أن الاحتلال لا يكتفي بالاستيلاء على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع، بل يعمل بالتوازي على فرض منظومة من القيود التخطيطية والتنظيمية على محيطه، بما يضمن حماية المشروع وتوسعه مستقبلاً ومنع أي استخدام فلسطيني للأراضي المجاورة.

كما يكشف الربط بين أمر وضع اليد وأمر منع البناء عن توجه أوسع يهدف إلى إعادة تشكيل الحيز الجغرافي في المنطقة بما يخدم المصالح الاستيطانية والعسكرية للاحتلال. فالطريق المزمع شقه لا يقتصر دوره على توفير ممر أمني بين المستعمرتين، بل يشكل جزءاً من جهود متواصلة لتعزيز التواصل الجغرافي بين البؤر والمستعمرات المقامة شمال الضفة الغربية، وترسيخ وجودها على المدى الطويل. وفي المقابل، يؤدي منع البناء والتطوير الفلسطيني في المنطقة المستهدفة إلى تضييق فرص التوسع العمراني والتنمية الفلسطينية، وخلق واقع ميداني جديد يكرس السيطرة الإسرائيلية على الأرض ويحد من إمكانيات استثمارها من قبل أصحابها الفلسطينيين.

تشير سلسلة الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال خلال الفترة الأخيرة في شمال الضفة الغربية، ولا سيما في محافظة جنين، إلى وجود توجه ممنهج لإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديمغرافي للمنطقة بما يخدم مشروع إعادة الاستيطان وتوسيعه. فالأوامر المتعلقة بالاستيلاء على الأراضي، وشق الطرق العسكرية، ومنع البناء والتطوير الفلسطيني، لا يمكن النظر إليها إلا باعتبارها حزمة متكاملة تهدف إلى توفير البنية التحتية الأمنية والقانونية اللازمة لتعزيز الوجود الاستيطاني وربط المستعمرات والبؤر الاستيطانية ببعضها البعض. ويأتي ذلك في سياق مساعٍ إسرائيلية متسارعة لتحويل شمال الضفة الغربية، وخاصة المنطقة المحيطة بمستعمرتي "حومش" و"صانور"، إلى بؤرة استيطانية متقدمة، بما يعيد إنتاج واقع استيطاني واسع النطاق في المناطق التي أُخليت بموجب خطة فك الارتباط عام 2005، ويكرّس السيطرة الإسرائيلية على مساحات استراتيجية من الأرض الفلسطينية.

المركز الرئيسي

عمـــان - ضاحيـــة الرشيـــد - ش. القعـقـــاع بـــن عميـــر 48

P.O.Box: 2469 Amman 11181 | 06 5668264 | 06 5666172

http://www.dpa.gov.jo | dpa@dpa.gov.jo

دائرة الشؤون الفلسطينية | DpaGov56570